وضعت أنظمة الحكم العربية معادلة ثابتة لإدارة العلاقة بين الدولة والموطنين: خدمات حكومية مقابل القبول الشعبي العام. وقد فرض هذا العقد الاجتماعي السائد على الحكام أن يقدّموا للمواطنين الوظائف في القطاع العام والسلع والخدمات المجانية أو المدعومة (مثل الصحة، والطاقة والغذاء) مقابل الولاء وقبول الحد الأدنى من الحقوق السياسية والحريات المدنية.1 لكن، خلال السنوات السبع الماضية، أدت التغيّرات في العلاقات بين الحكومة والمواطنين إلى إعادة تشكيل مدركات المواطنين وفهمهم لما هم مدنيون به للحكومة ومايمكن أن يتوقعوه منها. وفي هذا السياق، فإن التوازن بين مكونات هذه العلاقة – مثل تزويد الخدمات، وجهود مكافحة الفساد، والتمثيل، وحكم القانون، والأمن، والاستقرار- آخذٌ بالتغير.

التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل

تتقلّص في أرجاء المنطقة الحريات المدنية – وهي حريات التعبير، والتجمع، والتنظيم والصحافة. ووفقاً لبيانات منظمة " فريدم هاوس"، فإن جميع البلدان العربية، باستثناء خمسة منها (أي 71 في المئة) "ليست حرة"، ولا تعتبر أية دولة عربية "حرة" في تصنيفات حرية الصحافة والإنترنت.2 وتعتبر المنظمة الأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب دولاً "حرة جزئياً"، ويبين قدرة تلك الحكومات على ضبط ومراقبة عمليات اللبرلة فيها. غير أن الناشطين المحبطين في المنطقة قد استقر رأيهم على العموم على أن العام 2011 يمثّل لحظة مؤقتة عابرة، كما أن الصدمات والأضرار التي خلفتها في بلدان مثل ليبيا، وسورية واليمن، بالإضافة إلى الرد القاسي على الاحتجاجات الشعبية في مصر والبحرين قد دفع الحكومات إلى الحيلولة دون سعي المواطنين إلى تحقيق المزيد من الاندماج السياسي.